بحث محكم | الفلسفة والعلوم الإنسانية | 12 مارس 2020

سياسة اللّجوء الألمانيّة:
الخصائصُ والتحدّيات

ثامر محفوظي
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

الملخّص التّنفيذيّ:

تنطلق الورقة من فرضيّة أولى، ترى أنّ السّياسة الألمانيّة في التّعامل مع اللّجوء ذات خصوصيّة من حيث الآليّات والتّخطيط ومن حيث الاندراج في السّياسة العامّة للاندماج، ممّا أكسبها تفرّدا على مستوى العالم. أمّا الفرضيّة الثّانية، فهي تعتبر أنّ الخطاب الإعلاميّ العالميّ أثّر في طريقة تلقّي التّجربة الألمانيّة، فقدّمها في شكل مبادرة ناجحة ممّا أخفى التحدّيات الّتي تواجهها. والفرضيّة الثّالثة، ترى أنّ لهذه السياسة تحدّيات ومخاطر تهدّدها وفق مستويات ثلاثة: منها ما هو صادر عن السياسة في حدّ ذاتها ومنها ما هو صادر عن اللّاجئين، وما هو صادر عن الوسط الاجتماعي الّذي انضمّ إليه اللّاجئون. بناءً على هاتين الفرضيّتين، تبحث الورقة في سؤال مركزّي: ماهي خصائص سياسة اللّجوء الألمانيّ وتحدّياتها؟ ولمقاربة هذه الإشكاليّة، تستعمل الورقة المدخل التّاريخي والقانونيّ والاجتماعيّ والسّياسيّ والنّفسيّ ضمن مقاربة متعدّدة التخصّصات. وتستمدّ الورقة البحثيّة أهميّتها من ثلاثة أهداف: أوّلا محاولة تجاوز الحاجز اللّغويّ للتّعريف بسياسة اللّجوء عربيّا، ثانيا تقدّم شهادة واقعيّة عن اللّجوء في ألمانيا، ثالثا تفكيك مفهوم الاندماج الّذي يحظى باهتمام كبير في ألمانيا، والّذي يعدّ الإطار المرجعيّ لسياسة اللّجوء بصفة خاصّة وللسياسة الخارجيّة المنفتحة على الهجرة بصفة عامّة، قصد الكشف عن بنيته العميقة المحكومة بالنّمطيّة والنّزعة النّفعيّة.

مقدّمة:

تدرس الورقة البحثيّة موضوعا راهنا هو اللّجوء في ألمانيا. ويُطرح هذا الموضوع في الأوساط العربيّة اليوم على أنّه من استتباعات ظاهرة الهجرة القسريّة الّتي عرفتها المنطقة العربيّة في السّنوات الأخيرة بشكل صارخ جسّدته الأزمة السوريّة الّتي أدت إلى خروج المواطنين من بلدهم. ولئن تعدّدت وجهات اللّجوء في العالم، فإنّ ألمانيا قبلت أكثر من غيرها من البلدان الأوروبيّة لاجئين. هذا ما نتج عنه تصوّر مفاده أنّ ما قامت به ألمانيا مبادرة فرضها قرار سياسيّ أعطى أولويّة لحقوق الإنسان، لكنّ دراسة الحالة الألمانيّة تثبت العكس تماما. فألمانيا وضعت أسس سياسة للتّعامل مع اللّجوء واللاّجئين، وهي سياسة مستمدّة من تجربة تاريخيّة عريقة في الانفتاح على الهجرة بمختلف مظاهرها وبمختلف الأسباب الدّاعية إليها. على هذا الأساس، أخذت الورقة البحثيّة على عاتقها دراسة الحالة الألمانيّة وسياستها المعتمدة في اللّجوء قصد التّعريف بها عربيّا. وللتّعريف بهذه السّياسة، اختارت الورقة أوّلا البحث في أبرز خصائصها، ثمّ بيان التحدّيات الّتي تهدّد نجاحها ثانيا. فكان للورقة رهانان؛ يتمثّل الأوّل في تفنيد الاعتقاد الّذي يرى أنّ القرارات الألمانيّة المتّخذة بشأن اللّجوء مجرّد مبادرة، وذلك بمقابلة هذه الفكرة بمجموعة الخصائص الّتي تقوم عليها السياسة الألمانيّة. والرّهان الثّاني يتمثّل في الحدّ من تصوّر سائد يزعم أنّ ألمانيا نجحت أكثر من غيرها في التّعامل مع قضيّة اللاّجئين، فنالت تميّزا عالميّا وذلك بمُقابلة هذه الفكرة بالتحديّات الّتي تواجه تطبيق سياسة اللّجوء. بناءً على ما تقدّم، تطرح الورقة الإشكاليّة التّالية:

فيمَ تتمثّل خصائص سياسة اللّجوء الألمانيّة؟ وما هي الآليّات والإجراءات الّتي اتّخذتها دولة ألمانيا ضمن هذه السّياسة لتحقيق مبدأ الاندماج الّذي فرضته سياستها الخارجيّة المُنفتحة تاريخيّا على الهجرة؟ وما المقصود بالاندماج: هل يضمن بقاء الخصوصيّة الثقافيّة للاّجئين ويحفظها أم إنّه يحُدّها ويُقصيها؟ وهل أنّ الاندماج ينطلق من حاجة الفرد الوافد على الجماعة أم من حاجة الدّولة؟ وهل أنّ التحديّات الّتي تُواجه سياسة اللّجوء الألمانيّة نابعة بالضّرورة من داخل السّياسة والجهة الّتي تُطبّقها أم إنّها قد تنبع من اللاّجئين أنفسهم؟

1- خصائص سياسة اللّجوء الألمانيّة:

تتأسّس سياسة اللّجوء المعتمدة في ألمانيا على جملة من الخصائص الّتي تميّزها عن غيرها من السياسات المعتمدة في العالم ممّا يكسبها خصوصيّة. ويُقصد بالخصائص جملة الصّفات الّتي تميّز سياسة اللّجوء الألمانيّة وتحدّدها. أمّا عن هذه الخصائص، فيمكن إجمالها في النّقاط التّالية:

أ- السّبق التّاريخي لسياسة اللّجوء في ألمانيا:

يُعدّ اللّجوء في ألمانيا، سواء أكان بوصفه حدثا تاريخيّا أو بوصفه مجموعة من الإجراءات الّتي تؤدّيها هياكل ومؤسّسات مختصّة، بناءً على مجموعة من القوانين والتّشريعات، مسألة قديمة. وما قدّمه الخطاب الإعلاميّ العالميّ من مواد مختلفة سمعيّة وبصريّة عُنيت أساسا في الفترة الأخيرة بالأزمة السوريّة ومخلّفاتها موضوعا لها، ليس إلاّ حلقة من مسار تاريخيّ طويل في التّعامل مع اللّجوء واللاّجئين. فهذه الأزمة الّتي بدأت منذ سنة 2011 وما استتبعها من حركات هجرة قسريّة انتهت بظهور عدد كبير من اللاّجئين الّذين اختاروا ألمانيا وجهة لهم، رسّخت لدى كثيرين، بسبب التّبئير الإعلاميّ الّذي تسرّبت مخرجاته إلى الملفوظات والخطابات اليوميّة، اعتقادا مفاده أنّ ما قامت به ألمانيا من عمليّات فتح للحدود واستقبال اللاّجئين، يعدّ مبادرة فرضتها أمواج التدفّق البشريّ وفرضتها دوافع إنسانيّة. والتّاريخ الألمانيّ يبرهن على أنّ ألمانيا صاحبة تجربة قديمة زمنيّا في التّعامل مع ظاهرة اللّجوء، وأنّها تتّبع سياسة لا مبادرة تتّسم بالظرفيّة. فالمبادرة ترتبط بالابتكار النّابع من الحاجة إلى الشّيء سعيا لبلوغ هدف ما بطرقة سريعة، في حين أنّ السّياسة «مسار مقصود يتّبعه شخص ما أو مجموعة عمل (...) [وهي] عمليّة ذات مراحل متميّزة (متباينة)، ولكلّ منها نشاط يؤدّي إلى المرحلة التّالية (...) وتهدف هذه المراحل إلى معالجة قضية (البرنامج، المشكلة) بطريقة منهجيّة من خلال تعريفها، ووضع الحلول، وتنفيذ الحلول وتقييم النتائج.»[1] معنى ذلك أنّ السّياسة تتطلّب زمنا، وهي فعل تسبقه مراحل طويلة من الإعداد وتوفير الآليات التّشريعيّة والبشريّة واللّوجيستيّة والاعتمادات الماليّة وكلّ الشروط اللاّزمة لتفعيل هذه الآليّات المختلفة في واقع ما. فهي بذلك أطول مدى وأكثر دقّة وإعدادا وشموليّة من المبادرة. ولم تتوقّف الأزمة السوريّة عند هذا المستوى من التّأثير، بل إنّ التّأثير امتدّ إلى مفهوم اللّجوء في حدّ ذاته، ممّا أحدث خلطا في المفاهيم. لقد أصبحت عبارتا «لجوء» و«لاجئ» تنطبقان على كلّ محاولة لاجتياز الحدود نحو بلدان أوروبا بصفة عامّة وألمانيا بصفة خاصّة، وعلى كلّ من يقوم بهذه المحاولة. هذا ما يكشفه الخطاب الإعلاميّ العربيّ على سبيل المثال. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى بعض العناوين لتقارير إخباريّة وإعلاميّة:

1 ميهايلو ميلوفانوفيتش، **دليل تحليل السياسات**، (مؤسّسة التدريب الأوروبيّة، 2018)، ص6

- المثال الأوّل: نُشِر في موقع «قناة العالم» بتاريخ الأحد 25 /06/ 2017 مقال تحت عنوان «غرق اللاّجئين في البحر الأبيض المتوسّط.»[2]

- المثال الثّاني: نُشِر في موقع «صحيفة الاتّحاد» الإماراتيّة بتاريخ 06/22/ 2012 مقال تحت عنوان: «غرق 90 لاجئا بقارب متّجه إلى أستراليا.»[3]

فالملاحظ من خلال هذه النّماذج من الخطاب الإعلاميّ العربيّ أنّ كلّ من يحاول عبور الحدود بشكل غير نظاميّ يسمّى لاجئا. وفي هذا الوصف خلط مفاهيميّ، وللوقوف على مدى عمق هذا الخلط، يمكن العودة إلى التعريفات الّتي نصّت عليها المفوضيّة السّامية لشؤون اللاجئين التّابعة للأمم المتّحدة. فاللاّجئ هو «وفقا لاتّفاقيّة 1951 بشأن اللاّجئين، يعرّف على أنّه كلّ شخص يوجد خارج دولة جنسيّته بسبب تخوّف مبرّر من التعرّض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيّته أو انتمائه لعضويّة فئة اجتماعيّة معيّنة أو آرائه السياسيّة، وأصبح بسبب ذلك التخوّف يفتقر إلى القدرة على أن يستظلّ بحماية دولته أو لم تعد لديه الرّغبة في ذلك.»[4]

أمّا المهاجر، فتحدّده المفوضيّة كالآتي: «رغم أنّه لا يوجد تعريف متّفق عليه قانونا، تعرّف الأمم المتّحدة المهاجر على أنّه شخص أقام في دولة أجنبيّة لأكثر من سنة بغضّ النّظر عن الأسباب، سواء كانت طوعيّة أو كرهيّة، وبغضّ النّظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة، سواء كانت نظاميّة أو غير نظاميّة. إلاّ أن الاستخدام الشّائع للّفظة يتضمّن أنواعا محدّدة من المهاجرين قصيري الأجل مثل عمّال المزارع الموسميّين الّذين يسافرون لفترات قصيرة للعمل بزراعة منتجات المزارع وحصادها.»[5] ومن اللاّفت للانتباه أنّ هذين التّعريفين قد صُدّرا بالجملة التّالية: «رغم أنّ لفظتي «لاجئ» و«مهاجر» كثيرا ما تستخدمان بالتّبادل لدى العامّة، هناك فروق جوهريّة بين المصطلحين.»[6] إنّ هذه الجملة تكشف عن الخلط المفهوميّ في الخطاب الإعلاميّ من جهة، وتؤكّد عدم الإلمام بشروط لقب «لاجئ» من جهة أخرى. فالتّفصيل في تعريف المفوضيّة للاّجئ، يُظهر مجموعة من الشّروط الّتي لا تنطبق وجوبا على حالات عبور الحدود. فاللاّجئ يجب أن يكون موجودا خارج دولة جنسيّته؛ أي أن يصل إلى هذه الدّولة ويدخل مجالها الترابيّ. ويجب أن يتوفّر سبب مبرّر للاضطهاد دفعه لترك بلده، والأهمّ من ذلك أن يُصرّح بنفسه بأنّه يطلب اللّجوء، وأنّ قدومه إلى البلد الّذي وصل إليه هو لغاية طلب اللّجوء. وهذا يعني أنّ الحصول على لقب «لاجئ» ليس معطى ما قبليّ،

2 "غرق اللاجئين في البحر الأبيض المتوسّط "، قناة **العالم**، في 2017/06/27، شوهد في 2019/07/25، في: https://bit.ly/2lSYYL2.

3 "غرق 90 لاجئا بقارب متّجه إلى أستراليا"، **الاتّحاد**، في 22/06/2012، شوهد في 25/07/2019، في: https://bit.ly/2kJ3fQI.

4 "تعاريف"، اللاجؤون والمهاجرون، شوهد في 2019/07/25، في: https://bit.ly/2lQ216F.

5 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه.

وأنّ اللّجوء حالة لا تنطبق على طالبها، إلاّ بعد أن تتوفّر فيه مجموعة من الشّروط الّتي يتمّ التأكّد منها من خلال مجموعة من الإجراءات. ومن ثَمَّ، فإنّ ما ينطبق على الغارقين في البحر عبارة «مهاجر» لأنّ العبارة قادرة على استيعاب حالات عديدة، وتقبل إدخال تعديلات على عكس تعريف «اللاّجئ» الّذي يعدّ دقيقا ولا يقبل التّعديلات. وبالرّغم من دقّة السّمات التمييزيّة المشكّلة لمعنى عبارة «لاجئ»، فإنّها تُستعمل وكأنّ كلّ محاولة لعبور الحدود بحرا أو برّا هي عمليّة لجوء وفاعلوها لاجئون. ولعلّ السّبب الأساسيّ لهذا الخلط، الأزمة السوريّة الّتي أدّت إلى حركة هجرة قسريّة كبيرة كميّا ونوعيّا، والّتي صنع لها الخطاب الإعلاميّ نسخة مضخّمة عن الواقع ببعديه الكمّي والنّوعي في علاقة بألمانيا عبر تأثير الصّورة. وهذا التأثير عميق ضمن علاقة المتلقّي بالمادّة الإعلاميّة الّتي تركّز أساسا على الصّورة بمختلف أنواعها الثّابتة والمتحرّكة وبمختلف زوايا التقاطها. ذلك أنّه «مع التطوّر الهائل لوسائل الاتّصال الجماهيري (وسائل الإعلام) ودخولها مجال التّقنية المُتقدّمة جدّا تضاعف مرّات عديدة التّأثير الّذي تُحدثه تلك الوسائل في الجماهير. لم يعُد الفرد يتعامل مع (الرّسالة الإعلاميّة) مُجرّدة وبشكل مُباشر، بل صارت تأتيه محفوفة بكثير من المُؤثّرات النفسيّة والسّمعيّة والبصريّة، وصار الإخراج (طريقة العرض) فنّا قائما بذاته تُبدع فيه العقول أعمالا خلّاقة. على مُستوى الإعلام المطبوع وُظّفت الصّورة والألوان وحجم الخطّ والخطوط والرّسوم التوضيحيّة والخلفيّة المُظلّلة، ومكان النّشر في الصّحيفة أو المجلّة لدعم عنصر التّأثير في الرّسالة الإعلاميّة. أمّا على مُستوى الإعلام المرئيّ مثل التلفزيون والسّينما، فقد كان التقدّم في استخدام التّقنية وتوظيفها في عرض الرّسالة الإعلاميّة مُذهِلا.»[7] لقد خلّفت هذه النّسخة المزيدة لحركة الهجرة القسريّة اعتقادا بأنّ ما قامت به ألمانيا كان مجرّد مبادرة فرضها العدد الكبير للاجئين، ليبدو تاريخ اللّجوء حديثا في حين أنّ له جذورا تاريخيّة.

ترجع سياسة اللّجوء الألمانيّة تاريخيّا إلى انفتاح ألمانيا على الهجرة والمهاجرين بشكل عامّ، مهما تكن الأسباب من وراء قدومهم. فالعمّال الموسميّون والعمّال الأجانب والعمّال الوافدون واللاّجئون مفاهيم يمثّل كلّ واحد منها مرحلة من تاريخ السّياسة الخارجيّة الألمانيّة.[8] ومن البديهيّ أن تفرز سياسة خارجيّة منفتحة على الهجرة تعاملا منهجيّا مع أحداث طلب اللّجوء. بدأ هذا التّعامل بإصدار تشريعات تنصّ على أنّ اللّجوء حقّ من الحقوق وهو بذلك من المسائل الّتي لا يجب المساس بها ومن المسائل المضمونة بناءً على مجموعة من الشّروط. ولا أدلّ على هذه التّشريعات من تخصيص فصل في الدّستور الألماني هو الفصل (16. أ) المتعلّق بحقّ اللّجوء، ثمّ إمضاء اتّفاقات ومعاهدات دوليّة تجعل من المنظومة التّشريعيّة المنظّمة لحقّ اللّجوء

7 مُحمّد بن عبد الله الحضيف، **كيف تُؤثّر وسائل الإعلام؟: دراسة في النظريّات والأساليب**، ط2 (الرياض، مكتبة العبيكان، 1998)، ص 56

8 لمزيد التعرّف على تاريخ السّياسة الخارجيّة الألمانيّة التي تميّزت بالانفتاح على الهجرة يُنظر في:

Ulrich Herbert, Geschichte *der Ausländerpolitik in Deutschland* (Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung, 2003).

والاعتراف به تتجاوز الحيّز القطريّ الضيّق إلى الإقليميّ والعالميّ. ولعلّ هذا الاعتراف لم يأت من عدم، بل إنّه حصيلة تاريخ في معالجة قضايا اللّجوء واللاّجئين. يعود هذا التاريخ من الناحية الإداريّة إلى سنة 1953 بتأسيس المكتب الاتّحادي للهجرة واللاّجئين بعد انضمام ألمانيا لاتّفاقيّة جنيف الخاصّة باللّجوء. ولقد بدأ المكتب عمله بأربعين موظّفا، ثمّ شهد عمليّات إعادة هيكلة.[9] ولقد اتّسم تاريخ منح حقّ اللّجوء في ألمانيا بمراجعات منطلقها البعد الإنسانيّ الّذي أثبت أنّ توفّر التشريعات والهياكل الإداريّة المكلّفة بالنّظر في قضايا اللّجوء ليس كافيا. فالأحداث المأساويّة كما في حادثة جمال ألتون[10]، اللاّجئ التركيّ الّذي ألقى بنفسه من شبّاك المحكمة خوفا من أن يتمّ تسليمه لمن يلاحقونه. إنّ هذه الحادثة هزّت الرّأي العام الألماني، وجعلت القانون وفقه القانون أمام مُساءلة أخلاقيّة وإنسانيّة. ولقد عزّز هذه المساءلة ظهور مشروع «برلين ملجأ[11]» على يد ناشطين سياسيّين ألمان، ثمّ إنّ الحادثة مثّلت أيضا موضوعا للعمل الفنيّ، إذ أقيم في العاصمة برلين نصب تذكاريّ يجسّد حادثة الانتحار المأساويّة وفشل التشريعات الألمانيّة في أن تكون منتصرة للإنسان عامّة ولطالب اللّجوء بصفة خاصّة.

يكشف ما تقدّم عرضه عن تاريخيّة التّعامل مع اللّجوء في ألمانيا بأنّه تعامل يتبنّى سياسة تقوم على جانب تشريعي وإداريّ وبشريّ متطوّر على أساس الزّيادة، بناءً على مراجعات متنوّعة المصادر منها ما هو إنسانيّ ومنها ما هو سياسيّ ومنها ما هو تشريعيّ. فلا يمكن أن تكون مسألة اللّجوء في ألمانيا مجرّد مبادرة صادرة عن قرار سياسيّ، وهي سياسة لا تقصد إلى تحقيق هدف قريب كمنح اللّجوء وحماية طالبيه من كلّ أشكال الاضطهاد الّتي يعانونها، بل تتجاوزه إلى تحقيق هدف آخر أكثر شمولا، وهو الاندماج الّذي لا يمكن أن تُفهم سياسة اللّجوء إلاّ ضمنه. إنّه الإطار المرجعيّ الّذي يحدّدها ويكسبها خصوصيّتها وتفرّدها عن غيرها من السّياسات المتّبعة عالميّا في التّعامل مع قضايا اللّجوء واللاّجئين.

ب- تلازميّة العلاقة بين اللّجوء والاندماج في ألمانيا:

تحظى مسألة الاندماج باهتمام سياسيّ كبير في ألمانيا [12]؛ فهي من أبرز السّياسات الّتي تنتهجها الدّولة في التّعامل مع الهجرة والمهاجرين، سواء أكانت الهجرة للدّراسة أم للعمل أم طلبا للّجوء. فكلّ حركة هجرة

9 "المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين نظرة وراء الكواليس"، **دويتشه فيله**، في 2018/05/30، شوهد في 2019/07/27، في: https://bit.ly/2lUL8HH.

10 اسمه بالكامل Cemal Kemal Altun عاش بين 1960 و1983 وهو لاجئ سياسيّ تركيّ في ألمانيا أقدم على الانتحار بإلقاء نفسه من شبّاك محكمة خوفا من أن تسلّمه المحكمة إلى من يلاحقونه. وقد أدّت هذه الحادثة إلى ظهور مبادرات سياسيّة وتشريعات في ألمانيا تعتبر كلّها أنّ اللّجوء حقّ يجب أن يُمنح لطالبيه وأنّ الملاحقين السّياسيّين يجب أن يتمتّعوا بهذا الحق. ولم تتوقف الحادثة عند إثارة الرّأي العامّ الألمانيّ للمطالبة بتصنيف اللّجوء حقا من الحقوق والعمل على صياغة تشريعات تضمن الحصول عليه وعدم المساس به، بل إنّ الحادثة مثّلت موضوعا فنيّا جُسّد في منحوتة مازالت إلى اليوم مركزة في برلين قبالة ما يُعرف بـ Bundeszentrale für politische Bildung.

11 التّسمية الألمانيّة للمشروع هي: Fluchtburg Berlin.

12 لمزيد التعمّق في مسألة الاندماج في ألمانيا بوصفها موضوعا سياسيّا يُنظر في:

يجب أن تؤدّي إلى اندماج الفرد أو الجماعة الوافدة في صلب النّسيج المجتمعيّ الألمانيّ. ويُقصد بسياسة الاندماج الألمانيّة تأهيل الفرد للدّخول في نسق حياة طبيعيّ مع المجموعة الّتي وفد عليها؛ وذلك يبدأ من مرحلة التّواصل اللّغويّ بتعلّم الألمانيّة في مراكز تعليم اللّغة التّابعة لمؤسّسات الدّولة، وحتّى المراكز الخاصّة لا تخرج عن الأهداف المرسومة من قبل سلطة القرار الّتي تمنح تأشيرة تعليم الألمانيّة لهذه المراكز الّتي يملكها أفراد، وصولا إلى مرحلة اكتساب مجموعة من الحقوق والالتزام بجملة من الواجبات الّتي تخضع لها المجموعة البشريّة الّتي يضمّها التّراب الألمانيّ، سواء أكانوا مواطنين أصليّين أم مهاجرين بشكل لا يعطّل شروط الإنتاج ومقتضيات السّلم والتكافل الاجتماعيّين مع ضمان الإبقاء على الخصوصيّة الثّقافيّة وإدراجها ضمن باب الحريّات. ووفقا لهذه المعادلة، يكون الاندماج محايدا عن الاحتواء والإجبار على اتّباع نسق حياة معيّن قد يقتل الخصوصيّة الثّقافيّة الّتي غالبا ما تكون خلفيّة للأفراد ذوي الأصول المهجريّة. ولعلّ ما يؤكّد أنّ الاندماج وفقا للمفهوم الألمانيّ ليس احتوائيّا، أنّ القادمين إلى ألمانيا عن طريق الهجرة المختلفة أسبابها وغاياتها يحقّ لهم ممارسة شعائرهم الدّينيّة بشكل حرّ بناء على الفصل الرّابع من الدّستور الألمانيّ.[13] ومن حقّ القادمين إلى ألمانيا على أساس اللّجوء حتّى ضمن المراحل الأولى في مراكز الإيواء أن يأكلوا طعاما يراعي خصوصيّاتهم الدينيّة كما هو الحال مع المسلمين الّذين تقدّم لهم وجبات طعام «حلال»[14]، كما أنّه من حقّ القادمين على أساس اللّجوء التعرّف على مجموعة من النّصوص القانونيّة الّتي تناسب حالات وجودهم داخل التّراب الألمانيّ لكي تكون لهم دراية بحقوقهم وكذلك واجباتهم، ولكي لا تكون إرادتهم معطّلة ومرتبطة برقابة بلد اللّجوء وتسييره الكليّ. ومن بين الدّلائل الأخرى على انعدام الاحتوائيّة من سياسة الاندماج الألمانيّة الّتي تعدّ أساس تعامل الدّولة مع كلّ أشكال الهجرة أن القادمين إلى ألمانيا من حقّ صغارهم أن يتلقّوا تعليما دينيا بموجب الدّستور تحديدا في الفصل السّابع منه.[15]وهذا الحقّ جاء نتيجة ديمقراطيّة تشاوريّة وتشاركيّة تُبنى على التّنويع في صفات الأفراد أو الهياكل المتدخّلين فيها (رجال دين وأحزاب سياسيّة ومؤسّسات تابعة للدّولة) وأساسها الاعتراف بالآخر المختلف والمشارك في الفضاء العموميّ وبحقّه في تلقّي تعليم دينيّ. فلا ينشأ الفرد في فضاء محرّم فيه الدّين وكلّ ما يدخل ضمن

Karl- Heinz Meier-Braun und Reinhold Weber, *Deutschland Einwanderungsland: Begriffe - Fakten – Kontroversen* (Stuttgart: W.Kohlhammer, 2013.)

13 “Grundgesetzfür die Bundesrepublik Deutschland”, deutscher Bundestag, 28/03/2019, ges.25/05/2019, in: https://bit.ly/2mRJCWn.

.ناء على الفصل الرّابع من الدّستور الألمانيّ مشغلا سياسيّا يُنظرفي :نّ الحادثة مثلت موضوعا فنيّا جُسّد في منحوتة مازالت إلى اليوم

14 لمزيد التعرّف على طريقة التّعامل مع اللاّجئين في مراكز الإيواء ينظر في هذا الكتاب الّذي يقدّم معلومات أوليّة للاّجئين وللمهتمّين بدراسة موضوع اللّجوء في ألمانيا:

Rocco Thiede und Susanne van Volxem, *Deutschland erste Informationen für Flüchtlinge* (Freiburg: Herder, 2015).

15 “Grundgesetzfür die Bundesrepublik Deutschland”, deutscher Bundestag, 28/03/2019, ges.25/05/2019, in: https://bit.ly/2mRJCW

العناصر التكوينيّة لهويّته. فالهويّة ليست أحاديّة البنية ولا يمكن لها أن تتشكّل من عنصر واحد، سواء أكان هذا العنصر هو الدّين أم اللّغة أم العرق أم الثّقافة أم الوجدان والأخلاق أو الخبرة والتّجربة الذاتيّة أو العلميّة، بل إنّها حصيلة تفاعل هذه العناصر كلّها[16]. وبما أنّ هويّة الانتماء، خاصّة في المجتمعات المبنيّة على كثافة العنصر البشريّ المهاجر، تختلف عن الهويّة المرجعيّة فعلى السياسة الألمانيّة مراعاة هذا الاختلاف والسعي إلى الحفاظ عليه بطريقة لا تجعل منه سببا للخلاف ولا تجعل منه معرّضا للنّفي والإقصاء. هذا ما يفسّره إصدار كتب مدرسيّة للتّربية الإسلاميّة وصرف اعتمادات ماليّة مهمّة لإنجاح هذه الخطوة ولإنجاح خطوات مشابهة كفتح المجال على مستوى الدّراسة الجامعيّة لتكوين معلّمي التّربية الدينيّة وإلى إحداث لجان تراقب محتوى هذه الكتب قبل إصدار تأشيرة بجواز الاعتماد في المدارس، وحتى في هذا المحتوى تراعى دائما ضرورة إدماج الفرد في النّسيج المجتمعيّ التعدديّ حتّى أنّ مقولتي الإيمان والمواطنة تكاد تتطابقان في هذا المحتوى، رغم اختلاف مرجعيّة كلّ مقولة[17]. والسّؤال الّذي يمكن طرحه في هذا السّياق؛ هل الاندماج هو ما تحتاجه الدّولة أم ما يحتاجه الأفراد المنضمّون إليها عن طريق الهجرة بصفة عامّة واللّجوء بصفة خاصّة؟ يبدو أنّ دراسة الحالة الألمانيّة تكشف عن أنّ الاندماج في ألمانيا، رغم ما يحفّ به من أهميّة، لم يتجاوز بعد الصبغة النمطيّة المتمثّلة في أن يدخل الوافد في السّيرورة الطبيعيّة للحياة الاجتماعيّة، وأن يجعل من خصوصيّته الثّقافيّة في مرتبة الحريّات الجماعيّة أو الفرديّة، وأن يلتزم بجملة من الواجبات. فالاندماج ليس نابعا من الفرد الوافد، وإن بدا كذلك، بل هو نابع من الدّولة المستضيفة وخاضع خضوعا كليّا لعمليّة رقابة مشدّدة. فألمانيا أعطت لوزارة الدّاخليّة الاتحاديّة عن طريق مؤتمر الإسلام الألمانيّ[18] الرّقابة الكليّة على دروس التّربية الإسلاميّة الّتي تعدّ على رأس قائمة أولويّاته. إنّ مجانبة الاحتوائيّة في مشروع الاندماج الألماني الّذي هو هدف تسعى إليه سياسة اللّجوء والسياسة الخارجيّة المنفتحة على الهجرة تاريخيّا مسألة ظاهريّة ليس غير. أمّا في العمق، فهو مشروع احتوائيّ ونمطيّ يفرض نسق حياة مجموعة الكثرة على الأقليّات. ربّما هذا ما يفسّره ارتقاء قضايا الهجرة والاندماج واللّجوء إلى مرتبة الاختصاص العلميّ الّذي تؤلّف في إطاره الكتب والمقالات. وتتولّى هيئات علميّة وبحثيّة ألمانيّة كتابة تقارير دوريّة عن واقع الاندماج ونتائجه، بل إنّ بوابات ومواقع على الإنترنت خُصّصت لهذا الموضوع. إنّ هذه البنية المعقّدة من الأجهزة مسخّرة لخدمة مشروع الاندماج الّذي على أساسه تُفهم سياسة اللّجوء. فالاندماج يعدّ الإطار المرجعيّ لتحقّق اللّجوء، وحتّى من النّاحية المفهوميّة، فالاندماج هو ما يُكسب اللّجوء طابعا خاصّا، ممّا يجعله يختلف عن

16 محمود أمين العالم "الهويّة مفهوم في طور التّشكيل»، مؤتمر العولمة والهويّة الثّقافيّة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 12-1998/04/16.

17 لمزيد التوسّع في هذا الموضوع يُنظر في:

ثامر محفوظي، "تدريس الإسلام في ألمانيا من خلال نماذج من الكتب المدرسيّة Saphir 5/6 وMiteinander auf dem Weg islamischer Religionsunterricht"، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في الحضارة الإسلاميّة وحوار الثّقافات، المعهد العالي لأصول الدّين، جامعة الزّيتونة، تونس، 2019

18 يُسمّى بالألمانيّة Deutsche Islamkonferenz ويُرمز له اختصارا في الأدبيّات الألمانيّة المتعلّقة بتدريس الإسلام وقضايا الاندماج بـ DIK

المفهوم العامّ المتداول الّذي نصّت عليه المفوضيّة السامية لشؤون اللاّجئين، وهو مفهوم يختلف أيضا عن اللّجوء ضمن تجارب دول أخرى.

ج- مرحليّة سياسة اللّجوء واستراتيجيّتها:

اللّجوء في ألمانيا حقّ يكفله الدّستور، وهو يُمنح لمن تتوفّر فيه الشّروط اللاّزمة الّتي تبرّر تعرّضه للاضطهاد في بلده الأصليّ، ممّا حتّم عليه الخروج منه للحفاظ على حياته. ويعتبر طلب اللّجوء مسألة دقيقة تخضع للرقابة والتّدقيق وتقيّدها إجراءات وتشريعات. إنّ هذا الحق من النّاحية الإجرائيّة عمليّة منظّمة تحرص السّلطات الألمانيّة على حسن تسييرها وإنجاحها. وعلى رأس هذه السّلطات المكتب الاتّحادي للهجرة واللاّجئين، باعتباره المسؤول الأوّل والمباشر عن النّظر في ملفّات طلب اللّجوء والحكم عليها بالموافقة أو بالرّفض. وتبدأ عمليّة طلب اللّجوء منذ الوصول إلى التّراب الألمانيّ على النّحو التّالي[19]:

- منذ الوصول إلى ألمانيا، يتعيّن على طالب اللّجوء أن يقدّم نفسه إلى السّلطات المعنيّة بوصفه طالب لجوء ويُسجّل بياناته الشّخصيّة، حتّى يستطيع الاستفادة من الخدمات والمساعدات الّتي تقدّمها الدّولة.

- اللاّجئ الّذي لا يقدّم نفسه إلى السّلطات ولا يسجّل بياناته يعتبرا مخالفا للقانون، ويعرّض نفسه للتّتبع العدليّ وللمساءلة القانونيّة.

- بحسب القانون الألمانيّ، يعدُّ الدّخول إلى ألمانيا من دون جواز سفر وتأشيرة دخولٍ صالحةٍ دخولا غير شرعيّ وأمرا مخالفا للقوانين. لذلك، قد يحدث أن ترفع الشّرطة الألمانيّة على الحدود أو داخل التراب الألمانيّ شكاية ضدّ اللاّجئ، لكن بحسب اتفاقيّة جنيف للاّجئين لا يترتّب على هذا الدّخول أيّة عقوبة، إذا لم يتأخّر اللاّجئ عن تسجيل نفسه بوصفه طالب لجوء عند الجهات الحكوميّة المعنيّة.

- للحصول على المأوى والغذاء يتوجّه طالب اللّجوء إلى الشّرطة الّتي تقدّم له معلومات عن مراكز الإيواء أو بإمكانه أن يتوجّه إليها بشكل مباشر، فيحصل على الغذاء ولوازم للتّنظيف وعلى المأوى. وفي مراكز الإيواء هذه تُراعى الخصوصيّة الثقافيّة لطالبي اللّجوء. فالمسلمون على سبيل المثال، تُقدّم لهم وجبات طعام «حلال» تتوافق مع بعض الضوابط الدّينيّة الإسلاميّة.

19 Rocco Thiede und Susanne van Volxem, *Deutschland erste Informationen für Flüchtlinge* (Freiburg: Herder, 2015).

- في حال عدم توفّر أماكن لإيواء لاجئين جدد نظرا لكثافة القادمين إلى التّراب الألمانيّ بسبب موجات اللّجوء منذ سنة 2014، فإنّ العاملين بالمراكز والمشرفين على عمليّة الإيواء يتكفّلون بمساعدة اللاّجئين في إيجاد مأوى.

- على طالب اللّجوء بعد تقديم بياناته والانتفاع بالإيواء والغذاء ومستلزمات حياته اليوميّة أن يتقدّم بتسجيل نفسه بصفة طالب لجوء لدى مكاتب إدارة شؤون الأجانب. تُسمّى هذه المكاتب بمسميّات متعدّدة في مختلف ولايات ألمانيا والعاملون في مراكز الإيواء من يقدّمون المعلومات الضروريّة عن مكاتب شؤون الأجانب ويوفّرون تذاكر النّقل للوصول إليها.

- عند التّسجيل في مكاتب شؤون الأجانب يتمّ إصدار بطاقة تعريف شخصيّة مؤقّتة، ويخضع اللاّجئ إلى فحوصات طبيّة لمعرفة ما إذا كان محتاجا لرعاية صحيّة أو حاملا لمرض معدٍ ممّا يستوجب التدخّل السّريع للحدّ من خطر انتشار المرض في صفوف اللاّجئين الّذين يشاركهم المأوى.

- يحصل اللاّجئ بعد عمليّة التّسجيل هذه على ما يسمّى بـ «البطاقة الخضراء» الّتي يستطيع من خلالها الحصول على الرعاية الصحيّة اللاّزمة والدّواء عند المرض كما يحصل اللاّجئ فضلا عن المأوى والغذاء على مبلغ ماليّ شهريّ قسم منه يقدّم نقدا والقسم الثّاني في شكل قسائم شرائيّة.

- إنّ عمليّة التّسجيل لدى مكاتب شؤون الأجانب ضروريّة، لكنّها لا تُغني عن التقدّم بطلب لجوء. وهذا التّسجيل ليس إلاّ مرحلة من مراحل طلب اللّجوء.

- بعض الولايات الألمانيّة تستقبل أعدادا من طالبي اللّجوء أكثر من غيرها لذلك يتمّ توزيع اللاّجئين بالتّساوي اعتمادا على عمليّات حسابيّة تراعي ظروف كلّ ولاية؛ وذلك حسب الاتفاقيّة الموقّعة في مدينة كونغشاتين في مدينة هسن الألمانيّة. بعد التّسجيل في مكاتب شؤون الأجانب تبدأ عمليّة توزيع اللاّجئين بشكل جديد على الولايات، وقد يبقى اللاّجئ في المركز نفسه أو قد ينتقل إلى مركز جديد، وفي هذه الحالة تتكفّل دائرة شؤون الأجانب بالنّقل.

- يقدّم اللاّجئ طلبه في المكان المحدّد له بعد عمليّة التّسجيل عند دائرة شؤون الأجانب الّتي تفضي إلى توزيع جديد للاّجئين على مراكز الإيواء. ومن غير الممكن على طالب اللّجوء أن يقدّم طلبه لدى الهياكل المختصّة وفروعها في أيّ مكان آخر خارج الولاية الّتي هو فيها.

- الجهة المسؤولة عن استقبال طلبات اللّجوء هي المكتب الاتّحادي للهجرة وشؤون اللاّجئين الرّاجع بالإشراف إلى وزارة الدّاخليّة الاتّحاديّة.

- بمجرّد أن يسجّل اللاّجئ لدى مكتب شؤون الأجانب يتقدّم بطلب موعد لدى المكتب الاتّحادي للهجرة وشؤون اللاّجئين لتقديم طلب اللّجوء.

- عند تقديم طلب اللّجوء تأخذ من صاحب الطلب البيانات الشّخصيّة، ويتمّ التقاط صور وتأخذ بصمات الأشخاص الّذين تجاوزوا 14عاما من العمر. وتقارن هذه البصمات عن طريق بنك معلومات ضخم وعلى مستوى الاتّحاد الأوروبيّ للتأكّد من أنّ اللاّجئ لم يتقدّم بطلب لجوء آخر في بلد من البلدان الأوروبيّة الأخرى. ويعرف هذا الإجراء بإجراء دبلن[20] الّذي على أساسه تحدّد الدولة الأوروبيّة المختصّة بالنّظر في طلب اللّجوء. فالمتقدّم بملفّ لجوء في دولة أوروبيّة ما لا يحقّ له إعادة تقديم طلب آخر في ألمانيا، وهذا استنادا إلى قواعد اتّفاقيّة دبلن الثّالثة. أمّا عن الدّول الّتي تنتمي إلى نظام دبلن، فهي دول الاتّحاد الأوروبيّ وسويسرا والنّرويج وإيسلندا[21].

- يحصل طالب اللّجوء بعد هذه العمليّة على إقامة مؤقّتة حتّى إتمام عمليّة دراسة ملفّه وتقديم النّتيجة النهائيّة بالقبول أو بالرّفض. وفي أغلب الأحيان تكون هذه الإقامة الوقتيّة مقتصرة على المقاطعة الّتي يقطن فيها صاحب طلب اللّجوء، وهي لا تعدُّ تصريحا بالعمل. فالإقامة لا تعني وجوبا السّماح بالعمل، كما أنّه لا يُسمح لطالبي اللّجوء بالعمل خلال الثّلاثة أشهرالأولى من إقامتهم وبعد هذه المدّة يسمح بالعمل للحاصلين على تصريح بالعمل، لأنّ القانون الألمانيّ يمنع ممارسة أيّ نشاط مدفوع الأجر دون تصريح، وموظّفو الجمارك الألمانيّة يقومون بحملات تفتيش مستمرّة للبحث عن العمّال المخالفين.

- في حالة عدم رفض طلب اللّجوء من قبل المكتب الاتّحادي للهجرة وشؤون اللاّجئين يتمّ تحديد مواعيد لجلسات الاستماع.

- يتولّى طالب اللّجوء أثناء جلسات الاستماع شرح الأسباب الّتي دفعته إلى طلب اللّجوء، وبالأخصّ الأسباب الّتي جعلته ملاحقا سياسيّا من قبل السّلطات في بلده. وفي بعض الأحيان يطلب من اللاّجئ تقديم أدلّة تثبت صدق كلامه وتدعم طلبه.

---

20 التّسمية الألمانيّة للإجراء هي: das Dublin-Verfahren.

21 يقدّم المركز الثّقافيّ الألمانيّ المعروف عالميّا باسم معهد غوته Goethe-Institut على موقعه فهرسا بأهمّ المصطلحات التي تساعد المهاجر إلى ألمانيا مهما كان سبب هجرته في التعرّف على مجموعة من الإجراءات والوثائق والخصوصيّات الثّقافيّة في ألمانيا، ممّا يسهّل عليه الكثير من الأمور. وتعدّ هذه الخطوة، خاصّة وأنّ فهرس المصطلحات هذا يقدّم شرحا باللّغة العربيّة لمصطلحات ألمانيّة للحياة في ألمانيا، مظهرا من مظاهر سياسة الاندماج الألمانيّة التي هي في بعد من أبعادها تعني توفير كلّ ما يسهّل الانخراط في نسق حياة المجتمع. ولمزيد الاطّلاع على قائمة المصطلحات ينظر في:

"فهرس المصطلحات"، في Goethe-Institut، شوهد في 30/07/2019، في: https://bit.ly/2kM15zM.

- تكون جلسات الاستماع عبارة عن جلسات مغلقة، وليست مفتوحة للعموم ومن يحقّ لهم الحضور إلى جانب صاحب الطّلب هم موظّف الكتب الاتّحاديّ للهجرة وشؤون اللاّجئين ومترجم أو محامٍ يوكّله صاحب الطّلب على نفقته الشخصيّة. ويمكن لممثّل المفوضيّة السّامية لشؤون اللاّجئين الحضور في جلسات الاستماع، إذا رغب اللاّجئ في حضوره.

- بناءً على ظرف اللاّجئ والأسباب الّتي دفعته إلى طلب اللّجوء وبعد دراسة عميقة للوثائق والأدلّة يتمّ تحديد فترة الإقامة المسموح بها لصاحب الطّلب بالبقاء في ألمانيا.

- طالبو اللّجوء القادمون من مناطق آمنة تُرفض في العادة طلباتهم وهذه المناطق المصنّفة على أنّها مناطق آمنة هي كلّ بلدان الاتّحاد الأوروبي، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وألبانيا، ومقدونيا، ومونتينيغرو، وكوسوفو وغانا، والسينغال. وعلى القادمين من هذه المناطق تقديم أدلّة كافية ومقنعة تُثبت أنّهم عرضة للملاحقة السياسيّة أو مضطهدون بشكل من الأشكال، ممّا جعلهم يتقدّمون بطلب لجوء.

- بعد إجراء المقابلات الشخصيّة وجلسات الاستماع، وتبيّن الأسباب الدّاعية إلى طلب اللّجوء يقبل الطّلب أو يُرفض. وفي حالة القبول يُمنح اللاّجئ تصريحا بالإقامة. أمّا في حالة الرّفض، فيستوجب عليه مغادرة ألمانيا لتبدأ إجراءات الترحيل. ومن الممكن أن يتقدّم صاحب الطّلب المرفوض باعتراض قصد إعادة النّظر في ملفّه من جديد.

- في بعض الحالات يتمّ إيقاف قرار التّرحيل في حقّ من رُفض ملفّه. ويمنح إذنا بالإقامة الوقتيّة يسمى «دولدونغ[22]» وتسمّى أيضا وثيقة التّساهل. إنّ هذه الإقامة الوقتيّة لا تعني أنّ طلب اللّجوء قد تمّت الموافقة عليه من جديد ولا يعتبر مخالفا للقوانين، رغم أنّ طلبه مرفوض. وما يمنع أن يكون صاحب الطّلب عرضة للتتبّع العدليّ والمساءلة القانونيّة هي وثيقة «دولدونغ».

- إنّ السّبب من إصدار إذن الإقامة الوقتيّة «دولدونغ» هو الخشية من أن يتعرّض صاحب طلب اللّجوء المرفوض أثناء عمليّة ترحيله إلى كلّ ما قد يهدّد حياته وحريّته في حال تمّ ترحيله إلى بلده. والسّبب الثّاني من إصدار وثيقة «دولدونغ» هو الخشية من حدوث انتهاكات أثناء عمليّة التّرحيل لقوانين حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان.

إنّ هذه المراحل والإجراءات الّتي تتعلّق بعمليّة طلب اللّجوء في ألمانيا تكشف عن أنّها عمليّة منظّمة تخضع لترتيبات وتشريعات ودراسة مفصّلة للحالات المعروضة على المكتب الاتّحاديّ للهجرة وشؤون

22 التّسمية الألمانيّة لهذه الوثيقة هي: Duldung die.

اللاّجئين، وهي عمليّة لا تقف عند حدود إصدار مجموعة من الوثائق وتقديم المساعدات، بل تتعدّاها إلى خطوات إدماجيّة للاّجئين في صلب النّسيج المجتمعيّ الألمانيّ، مثل دروس اللّغة الألمانيّة وتعريف اللاّجئين بالحقوق الّتي يحظون بها وبالواجبات الّتي عليهم الالتزام والتقيّد بها وتقديم المعلومات الضروريّة حول الدّورات التكوينيّة الّتي تيسّر التحاق اللاّجئين بسوق الشّغل الألمانيّة لذلك يُحرص في ألمانيا على تأليف كتابات[23] حول إجراءات عمليّة اللّجوء ومراحلها والتّشريعات الّتي تحكمها، والّتي تُعدّ بمنزلة الميثاق الّذي تلتزم به الهيئة المشرفة على النّظر في طلبات اللّجوء والمتقدّمين بطلبات اللّجوء على حدّ السّواء.

2- تحديّات سياسة اللّجوء الألمانيّة:

تواجه سياسة اللّجوء الألمانيّة مجموعة من التحديات منها ما هو صادر من داخل السّياسة في حدّ ذاتها، ومنها ما هو صادر من الفئة المستهدفة في علاقتها بالفضاء الّذي تعيش فيه. ويُقصد بالتحدّيات مجموعة العوائق والمخاطر الّتي تؤثّر سلبا على سيرورة مراحل سياسة اللّجوء وعلى أهدافها ومنطلقاتها. أمّا عن أبرز هذه التحدّيات، فيُمكن إجمالها في النّقاط التّالية:

أ- تحدّي تقديم القرار السّياسيّ على المقاربة الحقوقيّة:

تعدّ مسألة اللّجوء في ألمانيا من مقتضيات حقوق الإنسان، لكنّ الدّعوة إلى فتح الحدود والعمل على تطبيق السياسة تطبيقا يشمل كلّ طالبي اللّجوء، وهم بأعداد كبيرة، جاء في شكل قرار سياسيّ من المستشارة «أنغيلا ميركل»، إذ إنّها دعت إلى فتح الحدود واستقبال الأعداد الكبيرة من اللاّجئين. وبناءً على ذلك، تمّ تسخير إمكانيّات مهمّة لإنجاح سياسة اللّجوء. هذا القرار في الأصل سياسيّ في حين أنّ سياسة اللّجوء حقوقيّة فأدّى إلى انتقالها من المجال الحقوقيّ والإنسانيّ إلى المجال السياسيّ الّذي يتدّخل فيه الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. فأصبحت بذلك سياسة اللّجوء عرضة لانتقادات كثيرة من أحزاب وناشطين سياسيّين هم في الأصل رافضون للأداء السّياسيّ لميركل، ويشكّلون محور المعارضة في البرلمان.

إنّ الاقتران بين تطبيق سياسة اللّجوء ذات البعد الحقوقيّ والإنسانيّ والممارسة السياسيّة نتج عنه ظهور تحديّات قد تهدّد نجاح السياسة، وقد تصل بها إلى التّخلّي عن بعديها الحقوقيّ والإنسانيّ، إذ تعمل مجموعة من الأحزاب السياسيّة في ألمانيا لعلّ أبرزها حزب البديل من أجل ألمانيا [24] على لسان ناطقه الرسميّ[25]إلى

23 Tanja Lenuweit, Anne von Oswald und Andrea Schmelz, Lernenüber Migration und Menschenrechte: Flüchtlinge gestern - Flüchtlinge heute (Berlin: Berliner Landeszentrale für politische Bildung, 2016).

24 التّسمية الألمانيّة للحزب: die Alternative für Deutschland ويُرمز لهذه التّسمية في الإعلام الألمانيّ أو الكلام اليوميّ بـ AFD.

25 الاسم الكامل للنّاطق الرّسميّ باسم حزب البديل من أجل ألمانيا هو: Alexander Gauland

إصدار البيانات المحذّرة من مخاطر سياسة ميركل المرحّبة باللاّجئين على الأمن والسّلم الاجتماعيّين، خاصّة بعد أحداث الشّغب والعنف والتحرّش الجنسيّ الّتي وُجّهت فيها اتّهامات مباشرة إلى لاجئين. ورغم أنّ كلّ اللاّجئين في ألمانيا ليسوا من سوريا فقط، إلاّ أنّ أصابع الاتّهام كثيرا ما تُوجّه إليهم حتّى من داخل دائرة الانتماء نفسها؛ أي إنّ السوريّين الّذين يتّهمون بعضم البعض. وهذا بادٍ من خلال صفحات التواصل الاجتماعيّ الّتي يمكن للبحث العلميّ اختيارها موضوع دراسة لما تقدّمه من معطيات حول أزمة الهويّة والعلاقات الصداميّة داخل مجموعة الانتماء الواحدة في بلدان المهجر والتّداخل الثّقافيّ في نشأة السّلوك وتوجيهه. وغالبا ما تأخذ هذه الاتّهامات شكل اللّوم والنّقد اللاّذع المشحون بالخوف من تراجع ألمانيا عن تطبيق سياستها في اللّجوء: أي أن تتراجع ألمانيا عن البعد الحقوقي في التّعامل مع اللّجوء واللاّجئين أمام ضغط الرأي العامّ الألمانيّ وممثّليه من أحزاب سياسيّة داخل البرلمان. إنّ هذا أمر ممكن باعتبار توفّر الغضب الشعبيّ ومحاولات الأحزاب المعارضة إظهار عيوب سياسة اللّجوء ومخاطر ها الّتي اقترنت بميركل، رغم أنّها سياسة معتمدة على امتداد التّاريخ الألمانيّ. ولعلّ أبرز الانتقادات أنّ معارضي ميركل يعتبرون العدد الكبير من اللاّجئين عبئا اقتصاديّا نظرا لما تتطلّبه المساعدات ودراسة الملفّات من اعتمادات ماليّة كبيرة. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى ما نشرته صحيفة **لوموند** الفرنسيّة سنة 2016 حول ما ستنفقه ألمانيا على اللاّجئين بحلول العام 2020 إذ يُقدّر بـ 93 مليار يورو[26]، ثمّ إنّ الانتقادات تجاوزت ما هو اقتصادي لتعتبر أنّ سياسة اللّجوء تمثّل تهديدا حقيقيّا للشّعب الألمانيّ والمتّهم الأساسيّ هي المستشارة «انغيلا ميركل» وقد تصل الاتّهامات لتتجاوز ميركل إلى الاتّحاد الأوروبيّ الّذي لم يتقاسم عبء اللاّجئين.

إنّ هذه الانتقادات وغيرها تهدّد سياسة اللّجوء وتمثّل حائلا دون نجاحها، لأنّها تغيّب البعد الحقوقيّ والإنسانيّ منها وتطرحها على أنّها ممارسة سياسيّة مقترنة بفرد معيّن أو بجهة سياسيّة معيّنة. ولهذه الانتقادات استتباعات خطيرة قد تهدّد هي الأخرى سياسة اللّجوء. فقد يصل الأمر إلى الضّغط سياسيّا من خلال البرلمان الألمانيّ لإصدار قرار بشأن بعض البلدان الّتي ينتسب إليه طالبو اللّجوء وحاملوه وتصنيفها على أساس أنّها بلدان آمنة بناءً على أسباب ليست موضوعيّة، ممّا يُوجب ترحيل القادمين من هذه البلدان. ومن الاستتباعات أيضا خطر التوتّر داخل النّسيج المجتمعيّ الألمانيّ وانتشار الجريمة وانعدام الإحساس بالأمن.

ب- تحدّي الإسلاموفوبيا:

دخل إلى التراب الألمانيّ في أحداث اللّجوء عدد كبير من المنتسبين إلى الدّين الإسلاميّ. والمعروف أنّ العالم منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 يعاني رهابا من الإسلام ومن المنتسبين إليه، حتّى إنّ مصطلح

26 «L'Allemagne pourrait dépenser 93 milliards d'euros pour les réfugiés d'ici 2020», *Le Monde*, publié le 14/05/216, vu 02/08/2019, sur: https://bit.ly/2lNDuiD.le

الإرهاب صار مرتبطا بالدّين الإسلاميّ. ولم يتوقّف الأمر عند مجرّد التخوّف، بل تجاوزه إلى العمل على صياغة مشاريع أبرزها ما يُسمّى «الشّرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» الّذي طرحته الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتبنّته دول أخرى في مؤتمر أطلنطا سنة 2004. ورغم أنّ ألمانيا تقرّ في دستورها بأنّ التّعليم الدّيني حقّ من الحقوق، حيث إنّ عدد التّلاميذ الّذين يرتادون دروس التعليم الدّينيّ الإسلاميّ 54.674 تلميذا وبلغ عدد المدارس الّتي توفّر هذه الدّروس 882 مدرسة سنة 2018 في كلّ من ولايات بادن فورتمبيرغ وبافاريا وبرلين وهيسن وسكسونيا السّفلى وشمال الرّاين وستفاليا وراينلاند بفالتس وولاية السار وشليسفيغ هولشتاين[27] ورغم أنّها استقبلت عددا كبيرا من المهاجرين المسلمين في تاريخها[28]، فإنّ فئات واسعة من المجتمع الألمانيّ ترفض أن تعيش جنبا إلى جنب مع المسلمين. ووصل الأمر ببعض السياسيّين الألمان إلى اعتبار أنّ «الإسلام لا ينتمي إلى ألمانيا[29]» متجاوزين بذلك التّاريخ الألمانيّ الّذي شهد هجرة واسعة لعمّال من أصول مسلمة والعلاقات الدّيبلوماسيّة الّتي ربطت ألمانيا مع دول إسلاميّة.

ونظرا للخوف من الإسلام والمسلمين، فقد يواجه طالبو اللّجوء مضايقات أو سوء معاملة. وقد يواجهون أيضا رفضا شعبيّا، ممّا يهدّد نجاح أهداف سياسة اللّجوء الّتي يمكن تلخيصها في الاندماج والتعايش السلميّ داخل المجتمع الألمانيّ التعدّديّ.

ج- التحدّي النّفسي وخطر تشكّل الأقليّات:

ثمّة فرق بيّن لا يمكن إنكاره بين المواطن صاحب الحقّ في الأرض بحكم النّشأة والانتماء، وبين اللاّجئ الّذي لا يمتلك وطنا، لأنّ وطنه طرده وأجبره بشكل قسريّ على مغادرته. وتسعى المنظّمات والتّشريعات الدوليّة إلى إزالة هذا الفارق ومحوه، وتغليب مقولة الإنسان على كلّ المقولات الأخرى الّتي قد تؤكّد الفارق. وبالرّغم من هذا السّعي الّذي قد يصل إلى حدّ الزّجر والتجريم في أقصى الحالات بغاية نفي الفوارق في أرض الواقع، فإنّ هذه التّشريعات لا تستطيع أن تقنع اللاّجئ من النّاحية النفسيّة بأنّه متساوٍ مع غيره.

وقد يستغلّ البعض عبارة «لاجئ» ويستعملونها على أساس التّحقير والإهانة، ممّا يزيد من الفوارق ويزيد من حدّة التّمييز. قد يؤدّي التّمييز إلى تعزيز ردّة فعل عنيفة تصل إلى مرتبة الانتقاميّة عند بعض

---

27 ثامر محفوظي، "تدريس الإسلام في ألمانيا من خلال نماذج من الكتب المدرسيّة Saphir 5/6 وMiteinander auf dem Weg islamischer Religionsunterricht"، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في الحضارة الإسلاميّة وحوار الثّقافات، المعهد العالي لأصول الدّين، جامعة الزّيتونة، تونس، 2019، ص20

28 Mouhanad Khorchide, Der *islamische Religionsunterricht zwischen Integration und Parallelgesellschaft*: *Ei - stellungen der islamischen ReligionslehrerInnen an öffentlichen Schulen*, (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwis-senschaften, 2009.), S.37

29 ردّد هذه المقولة سياسيّون ألمان كثيرون من بينهم وزير الدّاخليّة الألمانيّ "فروست زيهوفر" Frost Seehofer والتّرجمة الألمانيّة للمقولة هي: Der Islam gehört nicht zu Deutschland

اللاّجئين، وقد يؤدّي إلى انسحابهم من مسار الاندماج والانصراف وراء الجريمة واختيار الممنوع منهجا في الحياة. ولقد مثّلت مسألة استعمالات عبارة «لاجئ» موضوع دراسة تنبّه إليها الخبراء في ألمانيا، باعتبارها من التحديّات والأخطار الّتي تهدّد نجاح سياسة اللّجوء[30]. وفي الإطار نفسه، نبّه بعض الباحثين في قضايا الأقليّات إلى أنّ العنصريّة عامل قويّ الحضور في المجتمعات الّتي فيها أقليّات، وأنّه «يختلف تطوّر العلاقات العنصريّة في المجتمعات الّتي تقوم على الهجرة عن تلك المجتمعات الّتي يكون فيها السكّان الوطنيّون هم العنصر الغالب كمّا وكيفا»[31]. ومهما حاولت ألمانيا من خلال تشريعاتها أن تحدّ من العنصريّة وإيقاف اعتبار حالة اللاّجئين على أنّهم يمثّلون أقليّة، فإنّ هذه التّشريعات قد لا يبلغ تأثيرها مرحلة تغيير أفكار «السكّان الوطنيّين» وسلوكياتهم. فحالات التّمييز العنصريّ المسلّط على اللاّجئين في ألمانيا كثيرة. وقد يؤدّي ذلك في مستقبل الأيّام إلى تشكيل أقليّة تحت تسمية «اللاّجئون»، لأنّ تشكّل الأقليّات هو نتيجة تفاعل المجموعات البشريّة مع بعضها، وهو تفاعل نفسيّ وسلوكيّ يؤدّي إلى خلق موقف يظهر تدريجيّا في الواقع والمجتمع. وللوقوف على هذا التّفاعل النفسيّ، يمكن الاستئناس بالصّفات الخمس الّتي وضعها شارلس واجلي ومارفن هاريس (Charles Wagley - Marvin Harris) للأقليّة؛ فهي «أجزاء تابعة داخل مجتمع الدّولة الّتي تنضوي تحت لوائها، تتمتّع بصفات عضويّة وثقافيّة خاصّة، وتعتقد أنّ الأجزاء المسيطرة في المجتمع الّذي تعيش بداخله تحاول التّقليل من قيمتها، حتّى في حالة عدم وجود خصائص ثقافيّة أو بيولوجيّة خاصّة واقعيّة، فإنّ العضويّة داخل الأقليّات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال، تخلق السّمات الخاصّة المشتركة بين أفراد الأقليّات نوعا من الشّعور بالنّقص أو العجز يؤدّي إلى وجود نوع من الشّعور بالذّات فيما بينهم، يتّجه أفراد الأقليّات طواعيّة أو بالضّرورة إلى التّزاوج الدّاخلي فيما بينهم[32].» فهل يكفي ما وضعته سياسة اللّجوء من تدابير للحدّ من هذا الخطر الّذي يمثّل تحديّا كبيرا وتهديدا أمام نجاحها في تحقيق مشروع الاندماج؟

د- التحدّي المزدوج: العودة واللاّعودة

قد يتّخذ اللاّجئ قرارا شخصيّا بعدم العودة إلى وطنه الأم بعد ما حظي به من رعاية ومساعدة جعلته فردا قريبا من مرتبة المواطن: له عمل قارّ يجعل منه فاعلا في المجتمع بعد أن كان بلا عمل في موطنه وتحسّن دخله، وأصبح مستفيدا من خدمات متطوّرة مقارنة بما في بلده. وهذا التحدّي الأوّل المرتبط بالبلد الأمّ الّذي سيفقد رصيده البشريّ، والحال أنّه يعدّ من دعائم القوّة. أمّا التحدّي الثّاني، فهو في علاقة بالبلد

30 RashaAlkhadra, «What does it mean to be labelled a refugee», paper presented at DAFG Jour fixe, DAFG, Berlin, 14/03/2019

31 سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليّات**، (مكتبة الأنجلو المصريّة، 1982) ص 9

32 بحر، ص 13

المستضيف. فاللاّجئون يمثّلون زيادة في الرّصيد البشريّ وفي اليد العاملة الّتي يمكن التحكّم في أجورها والضّغط عليها في ظلّ نقص في اليد العاملة المحليّة وانتشار التهرّم السكانيّ في المجتمع الألمانيّ في مقابل تقلّص الفئة الفتيّة[33]. ثمّ إنّ توفير اليد العاملة من الأهداف العميقة والخفيّة لمشروع الاندماج وسياسة اللّجوء في مجتمع الشّيوخ الّذي له تداعيات على مستقبل النّظام الاجتماعيّ الألمانيّ. أمّا عن الأسباب الّتي أفرزت التهرّم السكّاني، فيمكن إرجاعها إلى تأخر سنّ الزّواج، وإلى الاستعمال المكثّف لموانع الحمل نظرا لعدم استقرار العلاقات بين الأفراد وغلبة العلاقات العابرة والحرّة ونظرا لانتشار فئة جديدة من العلاقات هي العلاقات المثليّة، والّتي لا تقدّم ولادات تعزّز الفئة الشابّة في المجتمع. وفي المقابل هي من الحقوق والحريّات الفرديّة الّتي لا يمكن المساس بها أو منعها بالقانون.

بهذه الحال، فإنّ سياسة اللّجوء الألمانيّة مهدّدة بالخروج عن مسارها الأصليّ، وهو المسار الحقوقيّ، لتكون وسيلة لتفقير الشّعوب من طاقاتها البشريّة والفكريّة والعماليّة في حالة اللاّعودة، أو أن تكون سياسة بلا نتائج تعود بالنّفع على ألمانيا بمجرّد أن يتّخذ اللاّجئون قرارا بالعودة إلى أوطانهم.

هذه التحديّات الّتي قد تواجه سياسة اللّجوء المعتمدة في ألمانيا ليست إلاّ مجموعة من الأمثلة قدّمت باعتبارها الأبرز وباعتبار أنّها متداخلة ومتلازمة بعضها ببعض. وتوجد نماذج أخرى من التحديّات قد تعيق نجاح السّياسة واستمراريّتها، لعلّ أبرزها البيروقراطيّة وانتهاج وسائل مخالفة للقانون في التّعامل مع ملفّات اللّجوء مثل إلغاء جلسات الاستماع ومشاكل أخرى كشف عنها الإعلام الألمانيّ[34].

3- شهادة عن اللّجوء لغزوان عسّاف[35]: فنّان تشكيليّ سوريّ لاجئ في ألمانيا

هذا العنصر هو عبارة عن قراءة في سياسة اللّجوء الألمانيّة وفقا لمحوري الخصائص والتحديّات، وهي قراءة يقوم بها شابّ سوريّ تمتّع بحقّ اللّجوء في ألمانيا واستطاع تفعيل موهبته في الرّسم، ليكون موضوع اهتمام جماهيريّ وإعلاميّ واسع في ألمانيا. وتتّخذ القراءة شكل «الشّهادة» وهي مقيّدة بمجموعة من الأسئلة طرحها عليه صاحب الورقة البحثيّة لكنّ الإجابات كانت مختصرة، وهذا لم يمنع الشّهادة من

33 «الهرم السكاني لألمانيا 2019»، PopulationPyramid.net، شوهد في 2019/11/13، في: https://bit.ly/33INB9n

34 "المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين نظرة وراء الكواليس"، **دويتشه فيله**، في 30/05/2018، شوهد في 27/07/2019، في: https://bit.ly/2lUL8HH.

35 توجد على شبكة الأنترنيت مجموعة من المواد الإلكترونيّة الّتي تعرّف بتجربة غزوان عسّاف في ألمانيا. وبعد الاطّلاع على هذه المواد تبيّن أنّها تشترك مع الشّهادة الّتي قدّمها غزوان للورقة البحثيّة. لذلك اكتفت الورقة بالإجابات الواردة في الشّهادة. ويمكن اعتبارها تلخيصا لما نُشر من مواد مختلفة (فيديوهات ومقابلات ومقالات صحفيّة...). ولقد تساءلت الورقة عن سبب الاختصار في الإجابات عن الأسئلة المطروحة على الفنّان التّشكيليّ اللاّجئ وعما إن كان ثمّة سبب قانونيّ في التّشريع الألمانيّ يُلزم اللاّجئين بالتحفّظ في تقديم الشّهادات، لكن بعد مراجعة أغلب المواد المنشورة تبيّن بجلاء أنّ الاختصار في الإجابات ليس إلاّ أسلوبا في الإجابة يتّبعه غزوان عسّاف من دون أي خلفيّة مانعة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الورقة تحصّلت على هذه الشّهادة عبر مراسلة على البريد الالكترونيّ بعد استشارة صاحب الشّهادة وموافقته على إدراج ما قدّمه من معلومات في الورقة البحثيّة.

أن تؤدّي دورها في إضاءة بعض الجوانب المتعلّقة بسياسة اللّجوء خاصّة فيما يتعلّق بالتحدّي النفسيّ الّذي يواجه اللاّجئين في ألمانيا.

لماذا اخترت ألمانيا دون سواها من البدان لطلب اللّجوء؟

كان مدرّسنا في معهد الكهرباء خرّيج من ألمانيا. لقد أخبرنا عن ألمانيا الكثير من الأشياء الّتي تثير الاهتمام. فألمانيا بلد مشهور بالصناعة، وكان عندي طموح أن أكمل دراستي في هذا البلد، ورغم أنّ الجنسية والأوراق أسهل في بعض الدول الأوروبية الأخرى من ألمانيا اخترتها لتكون وجهتي.

هل ساعدتك آليّة اللّجوء فعلا في الاندماج في المجتمع الألمانيّ؟

آلية اللجوء كان لها دور كبير في اندماجي في المجتمع الألماني. فهي وفّرت حلقة من تعليم اللغة الألمانيّة قبل الحصول على حق اللجوء. ونظمت بعض الأنشطة الاجتماعية من خلالها تعرفنا على ثقافة المجتمع من خلال المتطوعين.

هل واجهت رفضا مجتمعيّا وتحدّيات على أساس العرق أو الدّين؟

لا يمكننا أن نقول أنّ 100٪ من الشعب الألماني قبل فكرة اللجوء، أو حتى في كل بلاد العالم وحتّى في مجتمعنا العربي نشاهد العنصرية. نعم، لقد تحدثّت مع أحد الأشخاص الذين لا يحبون الأجانب. الكثير منهم لديهم أفكار سلبيّة عن نمط حياتنا؛ فمنهم من يعتقد أنّنا نريد الجلوس في المنازل والحصول على المعونة، ومع ذلك استمررت وأثبتُّ نجاحي.

هل تفكّر في العودة في يوم من الأيّام إلى بلدك الأمّ سوريا؟

نعم، لكن عندما ينتهي الظلم في بلدي أو حينما أشعر أنّ الدولة هي لخدمة الشعب أو حينما تحترم الدولة الآخرين. فهذه الأشياء الّتي أقارن بها بين بلدي وألمانيا، حينها أعرف لماذا ألمانيا بلد ناجح.

كيف تقيّم سياسة اللّجوء الألمانيّة وهامش الحريّة المتاح في إطارها؟

أعتقد أنّ سياسة اللجوء ساعدت في الكثير من الأشياء الإنسانية والاجتماعية، وأهمها صنع عالم أفضل. دعنا نقول أنّ أكثر من ٥٠٠ ألف شخص قسم منهم يدرس وقسم يعمل. والكثير منهم كانوا سيموتون لو بقيوا في بلدهم أو سيصبحون في خيمة على الحدود السورية. الحرية لا يمكن تفسيرها. فهي تبنى على احترام الرأي والرأي الآخر.

ماذا يمثّل الرّسم بالنسبة إليك في سياق اللّجوء؟

الفن عالم أهرب إليه لأنسى الواقع الّذي عشته في الحرب. ومن خلال الفن تعرفت على أصدقاء قبل أن أتعلّم اللغة. لغة الفن كانت كافية لتواصل الأرواح والمشاعر. ومن الأصدقاء من ساعدني في تعلم اللغة. والآن لديّ معرض متنقل في كافة ألمانيا ويوجد إقبال على أعمالي الفنيّة التي محورها السلام والإنسانية وبشاعة الحرب. وأعمل في مجال الكهرباء الصناعيّة. والفن رسالة سلام إلى العالم. وليفكّر الآخرون من خلاله في مدى بشاعة الحرب.

خلاصة واستنتاجات:

يمكن إجمال ما توصّلت إليه الورقة البحثيّة من استنتاجات في النّقاط التّالية:

- الكشف عن الجذور التاريخيّة العميقة لسياسة اللّجوء الألمانيّة، وهي سياسة اتسمت بالتّخطيط وتوفير الأرضيّة التشريعيّة لتنفيذ الإجراءات عبر هياكل ومؤسسات خاصة وبتوفير العنصر البشري والاعتمادات الماليّة اللازمة لتنفيذ المخططات، كلّ ذلك كان في علاقة بسياسة خارجيّة منفتحة تاريخيّا على الهجرة بمختلف أنواعها وعلى اختلاف غياتها. هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم الاندماج الّذي في إطاره تُفهم علاقة ألمانيا بالهجرة واللّجوء؛ فكلُّ حركة هجرة إلى ألمانيا سواء أكانت طوعيّة أم قسريّة محكومة بهدف إدماج الوافدين في صلب النسيج المجتمعي. ولئن بدا الاندماج بالمفهوم الألماني ذا طابع شموليّ تُراعى فيه الخصوصيّة الثقافيّة للوافدين، وتراعى فيه ضرورة التقليص في الفجوة بين هويّة الانتماء والهويّة المرجعيّة، فإنه مفهومٌ نمطيٌّ ولم يبلغ بعدُ مرحلة أن يكون صادرا من الوافدين. فهو صادرٌ عن البلد المستضيف ويخضع في مختلف أشكاله إلى رقابة مشددة. وبالنّظر إلى الوضعيّة الديمقراطيّة للمجتمع الألماني المتسمة بتقلص الفئة الفتيّة، يتضح بجلاء أنّ الغاية في أغلب الأحيان من مشروع الاندماج ومختلف السياسات الّتي تضعه هدفا لها هي تعزيز الرصيد البشري الذي يشكّل اليد العاملة المختصة التي تكفل استمرارية نمو الاقتصاد الألماني الذي بدوره يعزّز الحضور السياسيّ لألمانيا في دوائر القرار على مستوى الاتحاد الأوروبيّ المهدّد بالتّشتت، وعلى مستوى العالم حيث تتنافس القوى الكبرى على السّيادة والجذب الثقافيّ.

- التّعريف بمسار عمليّة اللُّجوء ودقة إجراءاته ممّا يُظهر البعد التخطيطي الذّي تحتكم إليه كلّ سياسة. ولئن بدا التخطيط مُراعيا للخصوصيّة الثقافيّة للوافدين وقضايا حقوق الإنسان والحريات الجماعيّة والفرديّة، ممّا يعلن نظريّا عن نسبة نجاح عالية للسّياسة، فإنّه على مستوى التّطبيق توجد خروقات عديدة للقوانين المنظّمة للّجوء كإلغاء جلسات الاستماع ورفض طلبات اللّجوء بلا أيّ مبرّر في مقابل منح هذا الحقّ لمن لا

تنطبق عليهم الشّروط اللاّزمة لذلك. إنّ هذا يجعل من إحكام المخطّط ومن السّياسة الألمانيّة في اللّجوء محلّ مساءلة أخلاقيّة وإنسانيّة وقانونيّة ويفتح الباب أمام افتراضات عديدة لعلّ أبرزها أنّ العنصريّة والنّزعات البشريّة للصّراع والتّصادم تخترق سياسة اللّجوء الّتي تبدو للعالم مُحكمة وناجحة ومحلّ إعجاب ساهم الخطاب الإعلاميّ في الدّعاية له.

- عرض التحدّيات الّتي تواجه سياسة اللّجوء الألمانيّة، وهي تحدّيات صادرة من داخل السّياسة في حدّ ذاتها ومن خارجها كالوسط الاجتماعيّ الرّافض للتّعايش مع اللّجوء بناءً على النّزعات العنصريّة أو الناشطين السياسيّين الّذين يسعون إلى فرض نظام جديد لا يخلو هو الآخر من العنصريّة وقد تصدر من اللاّجئين أنفسهم ممّا يُشرع نفسيّا، لتكوّن الأقليّات الّتي تعدّ خطرا على السّلم الاجتماعيّ، والّتي تدخل في صراع مع الجماعة المهيمنة، ممّا يؤدّي إلى فشل مشروع الاندماج. وقد ينتقل صراع الأقليّات إلى مستوى آخر، وهو صراع أطرافه أفراد الأقليّات. على هذا الأساس، يجب على سياسة اللّجوء والاندماج الألمانيّة أن تراجع أهدافها العميقة والخفيّة، وأن تفكّر في إيجاد معادلة جديدة للاندماج تكون صادرة عن الأفراد الوافدين لا من الدّولة وألاّ تعترف بالخصوصيّة الثّقافيّة من جهة، ثمّ تسعى إلى التّضييق عليها بالرّقابة.

- إنّ تجاهل سياسة اللّجوء الألمانيّة للتحدّيات الخارجة عنها لن يؤدّي إلى تكوّن الأقليّات فحسب، وإنّما سيؤدّي إلى ظهور هويّات جديدة تتجاوز الحالة الألمانيّة. فالسمة الأساسيّة لفترة ما بعد الحداثة هي التحوّل وعدم الاستقرار، وذلك ينعكس على هويّات الأفراد. ومن المحتمل أن تظهر فضلا عن «السّائح واللاّعب والمتشرّد والمجوّل» لبومان استراتيجيّة هويّة جديدة هي «اللاّجئ» الّتي لم تتشكّل من اختيار طوعيّ، بل تشكّلت من مأزق الإنسان في الاعتراف بالآخر ومن الصّراع الّذي يحكم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمعات، وهي الأسباب عينها الّتي تؤدّي إلى حركات الهجرة القسريّة.

قائمة المراجع:

المراجع العربيّة:

الكتب:

بحر، سميرة. **المدخل لدراسة الأقليّات**. مكتبة الأنجلو المصريّة، 1982

الحضيف، مُحمّد بن عبد الله، كيف تُؤثّر وسائل الإعلام؟: دراسة في النظريّات والأساليب، ط2، الرياض، مكتبة العبيكان، 1998

ميلوفانوفيتش، ميهايلو. **دليل تحليل السياسات**. مؤسسة التدريب الأوروبيّة، 2018

الرّسائل العلميّة:

محفوظي، ثامر. «تدريس الإسلام في ألمانيا من خلال نماذج من الكتب المدرسيّة Saphir 6/5 وdem auf Miteinander Religionsunterricht islamischer Weg». بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في الحضارة الإسلاميّة وحوار الثّقافات. المعهد العالي لأصول الدّين. جامعة الزّيتونة. تونس، 2019

الأوراق العلميّة المقدّمة خلال مؤتمرات:

العالم، محمود أمين. «الهويّة مفهوم في طور التّشكيل». مؤتمر العولمة والهويّة الثقافيّة. المجلس الأعلى للثّقافة. القاهرة، 12-1998/04/16

المراجع الأجنبيّة:

الكتُب:

Herbert, Ulrich. *Geschichte der Ausländerpolitik in Deutschland*. Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung, 2003

Khorchide, Mouhanad.Der *islamische Religionsunterricht zwischen Integration und Parallelgesellschaft: Einstellungen der islamischen ReligionslehrerInnen an öffentlichen Schulen*. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2009

Lenuweit, Tanja, Oswald, Anne von und Schmelz, Andrea. *Lernen über Migration und Menschenrechte: Flüchtlinge gestern – Flüchtlinge heute*. Berlin: Berliner Landeszentrale für politische Bildung, 2016

Meier-Braun, Karl- Heinz und Weber, Reinhold. *Deutschland: Einwanderungsland: Begriffe - Fakten – Kontroversen*. Stuttgart: W.Kohlhammer, 2013

Thiede, Rocco und Volxem, Susanne van. *Deutschland erste Informationen für Flüchtlinge*. Freiburg: Herder, 2015

الأوراق العلميّة المقدّمة خلال مؤتمرات:

Alkhadra, Rasha. «What does it mean to be labelled a refugee». paper presented at DAFG Jour fixe, DAFG, Berlin, 14/03/2019.

المراجع الإلكترونيّة:

النّاطقة بالعربيّة:

مواقع رسميّة تقدّم تعريفات لجملة من المصطلحات:

«تعاريف»، اللاّجئون والمهاجرون، شوهد في 2019/07/25، في: https://bit.ly/2lQ216F.

"فهرس المصطلحات"، فيGoethe-Institut، شوهد في 30/07/2019، في: https://bit.ly/2kM15zM.

النّاطقة بالألمانيّة:

الدّستور الألمانيّ:

"Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland", deutscher Bundestag, 28/03/2019, ges.25/05/2019, in: https://bit.ly/2mRJCWn.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020

All rights reserved © 2020